مكتبة البنين
قسم الدوريات

حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

غير مسموح بخروجه من المكتبة

العدد الرابع
١٤٠١هـ - ١٩٨١م

الرعاية الإجتماعية العمالية ومشكلاتها في الوطن العربي

الدكتور
فاروق محمد العادلي
أستاذ مساعد بقسم الإجتماع والخدمة الإجتماعية

أولاً : في أهميـــة موضوع البحث :

أصبح العمال الآن في المجتمع يكونون شطره الأكبر ، فهم وذويهم في كل بلد راق أغلبيته ، ولهم من القوة السياسية ما يؤثر جدياً في توجيه الشئون العـــامة . وقد غدت المسائل العمالية ذات أهمية قصوى لاتصالها بعمليات التنمية الصناعية التي تؤدي إلى تغيير شكل المجتمع بنائياً ووظيفياً (١) ، ولاتصالها كذلك بصميم الحياة اليومية للملايين من البشر ، مما أدى إلى أن تنعقد لها المؤتمرات الدولية المتعاقبة ، وتقوم لها هيئة دولية دائمة ، وتصدر في شأنهما تشريعات دولية أو خاصة (٢) . ومن ثم فمن الواجب أن تظفر المسائل العمالية في وطننا العربي بصفة خاصة بدراسات متعمقة ، لاسيما وأن معظم أقطار الوطن العربي على أبواب تغيرات إجتماعية واقتصادية ضخمة تحت تأثير عمليات التنمية المختلفة وتحت تأثير ازدياد الوعي الاجتماعي والثقـــافي والسياسي لأفراد الوطن العربي الكبير . كما يجب أن تتيح هذه الدراسات الفرصة أمام الإنسان العربي كي يتعلم ويتصل بالشعوب والمجتمعات التي قطعت شوطاً أبعد منه في التقـــدم والرقي .

وقد أدت الخدمات الاجتماعية أو برامج الرعاية العمالية خدمات جليلة للاقتصاد في المجتمعات الغربية المتقدمة فعملت على زيادة الإنتاج وعالجت حالات العمال بسن التشريعات اللازمة لوقايتهم وشغل أوقات فراغهم وزيادة أُجورهم .

والواقع أن رقي الأُمم يقاس بمستوى الخدمات التي تيسرها الأفردها سواء في ذلك الخدمات التي يقدمها المجتمع ، أو التي تقوم بها مؤسسات مختلفة في هذا المجتمع . فالأصل

في الخدمات أنها تنشأ عن شعور بالحـــاجة إليها ، وهـذا في أغلب الأحيـان . وكلما ارتقى المستوى الاجتماعي والثقافي وقوى الوعي الاجتماعي عند أفراد المجتمع ، دعاهم هذا إلى ضرورة قيام خدمات لسد هذه المطالب وهذه الحاجات الجديدة .

ولا يخفى أن مستوى الخدمات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الإنتاج ، فزيادة الرخاء الاقتصادي لأُمة من الأُمم ييسر لها أن تقدم لأفرادها مختلف الخدمات في مختلف ميادين الحيـــاة ، وهكذا يتسع مجال الخدمات ويشمل كل فرد في حاجة إلى خدمة ما ، في ناحية ما من نواحي حيـــاته (٣) .

ولعـــل سعي الجماعة الإنسانية إلى البحث عن خلق البيئة المناسبة للإقامة فيها ، يعتبر المقدمة الطبيعية التي تبعث ما يسميه علماء الاجتماع بغريزة حب الاجتماع والبناء والتي دفعت الجماعة بفضل هذه الغريزة إلى التفكير في لون من ألوان الرعاية الاجتماعية خاصة وقت الأزمات والكوارث التي كانت تهدد حياتها باستمرار بفعل قسوة عوامل الطبيعة عليها أو بفعل أي هجوم خارجي من جماعة أُخـــرى . لذلك فقد ذهب (دوركيم) Durkheim إلى القول بأن المجتمعات البسيطة قامت أساساً على سمة التضامن الآلي أو الميكانيكي (٤) حيث كان الفرد فيها ملتزماً بحـــكم عضويته داخل جماعته الصغيرة برعاية غيره من الأفراد بحكم مسئوليته الاجتماعية والدينية في أغلب الأحوال .

وعلى هذا النحو ، فإن الرعاية الاجتماعية تعتبر ظاهرة اجتماعية عرفتها المجتمعات من نشأتها الأولى مما يدل على أنها ترجع إلى أساس جوهري كامن في النفس البشرية . ويلاحظ أنها قد أخذت في القرن العشرين نسقاً أو نظاماً محدد الأبعـــاد .

ومن بين الشواهد التي تؤكد صدق الاهتمام بها في هذا القرن ما ورد في المـــادة الخامسة والعشرين من وثيقة حقوق الإنسان العالمية من أن « لكل فرد الحق في معيشة لائقة به وبأسرته يتوفر فيها الغذاء والكساء والسكن والرعـــاية الصحية والاجتماعية اللازمة ، وله حق الضمان في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة ، أو لأي ظروف أُخرى يكون فيها عاجزاً عن كسب عيشة لأسباب خارجة عن إرادته » (٥) .

وإذا كانت الرعـــاية الاجتماعية Social Welfare قد لقيت من الاهتمـــام الدولي ما جعلها علماً تتسابق على حمـــله الأُمم والشعوب ، وتتسابق على السير تحت رايته سائر المنظمات والهيئات المعنية بطرق ووسائل النهوض بالمجتمع وتوفير أسباب التقدم بداخله ، فإنها تعد في هذا العصر ضرورة حتمية ولّد الاهتمام بها ما يشاهده العصر الحالي من ألوان الثورات والحركات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة والتي هدفت في مجملها إلى إعادة تنظيم المجتمع وإعادة صفة التوازن والعـــدل الاجتماعي . وقد عبرت اليزابث ويكندين Elizabeth Wickenden عن ذلك بقولها إن الرعاية الاجتماعية تنـــير طريق الأفراد والجماعات لأفضل تكيف اجتماعي(٦) .

وقد غدت الرعاية العمالية من بين الأنماط البارزة في مجال الرعـــاية الاجتماعية ، كما استثارت مجال الاهتمام السياسي والشعبي للمجتمعات لاسيما تلك التي يرتكز تنظيمها الاجتماعي على الفلسفة الإ نسانية والاجتماعية النابعة من الأسلوب الاشتراكي . ولا غرو فإن الحركات الاجتماعية التي تشهدها اليوم المجتمعات التي تعتريها حركات التغير الاجتماعي وتعايش نسقاً اشتراكياً يقوم على الأخذ بأسباب النهوض والتنمية الاجتماعية ، تهدف إلى تحقيق سعي الفرد من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية التي يحصل فيها الفرد على سائر ألوان الرعاية التي تمكنه من القيام بدوره الوظيفي الذي يتطلع إليه منه مجتمعه ،بل والذي تفرضه عليه المسئولية الأخلاقية لحصوله على هذه الرعاية . ولقد ذهب ريتشارد تيتموس Richard Titmuss إلى أن الرعاية الاجتماعية تعـــتبر حليفاً للتقدم الصناعي والتكنولوجي وسائر عمليات النهوض بالمجتمع . ومن ثم فإن إعادة صياغة فلسفة السياسة الاجتماعية وإنقاذها من قيودها التي تنبع من (أيديولوجية)(٧) دولة الرفاهية لهو أحد المهام الرئيسية للنصف الثـــاني من القرن العشرين (٨) .

ومن العرض السابق يتضح أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الرعاية العمالية عن طريق تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية للعمال . إذ مما لا جدال فيه أن الاهتمام بالخدمات الاجتماعية للعمال يؤدي إلى ارتفاع معنويتهم وتحقيق أمنهم وطمأنينتهم واستقرارهم . كما يؤدي إلى زيادة كفايتهم الإ نتاجية وتقوية شعورهم بالانتماء إلى المنشآت التي يعملون بها وانتظام العلاقة بينهم وبين الإ دارة مما يساهم بالتالي في تحقيق السلام الصناعي (٩) .

ثانياً : مـــاهيـة الرعـــاية والخدمات الاجتماعية للعمـال :

إن صياغة التعاريف في بعض الأحيان تكون من الأ ُمور العسيرة ، خاصة عندما يحمل المصطلح الذي نتصدى لتعريفه مدلولاً واسعاً كما هو الحال في مصطلح الرعاية الاجتماعية .

وتعرف الرعـــاية الاجتماعية بأنها « نسق منظم للخدمات الاجتماعية والمؤسسات ، ترمي لمساعدة الأفراد والجماعات لتحقيق مستويات ملائمة للمعيشة والصحة . وهي تستهدف العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تسمح للأ فراد بتنمية أقصى قدراتهم ، وتحقيق تقدمهم وتحسين حياتهم بحيث تنسجم وتتوافق مع حاجات المجتمع » (١٠) .

ويلاحـــظ على التعريف السابق أنه يؤكد على ما يـــلي :

١ ــ أن الرعـــاية الاجتماعية نسق منظم Systematic System للخدمات أي يتوافر فيها التخطيط والتنظيم والتنسيق لا العشوائية والارتجـــال .

٢ ــ أن هذا النسق المنظم يهتم بالبعد الفردي وهو الأفراد وكذا الجماعات لتحقيق مستويات معيشية وصحية ملائمـــة للأ فراد والجماعات .

٣ ــ الاهتمام بالعلاقات الشخصية والاجتماعية المتبادلة بين الأفراد وإتاحة الفرصة للأفراد لتنمية استعداداتهم وقدراتهم ، وتحقيق التقـــدم والرفاهية لحياتهم ، حتى يحدث التوافق والتكيف مع حاجات المجتمع .

ويشير راو Rao أن الرعاية الاجتماعية تتضمن الخدمات التي توجه مباشرة إلى العامل في مواجهة موقف أو مطلب معين مفاجيء أو متوقع أو مرتبط بحياته اليومية المحسوسة ، وتكون هذه الرعاية في شكل تثقيف عمالي ، تغذية ، رعاية طبية ، إسكان ، ترفيه ، نشاط رياضي ، مساعدات وقروض ، رحلات ومعسكرات وتدريب (١١) .

ويؤكد هذا التعريف على أساليب الرعاية التي توجه إلى الأ فراد مباشرة والتي تتمثل في أوجه الرعاية المتعلقة بالنواحي الثقافية والاجتماعية والصحية والترفيهية للعمال .

وقد جاء في تعريف مصطلح الرعاية الاجتماعية بدائرة المعارف البريطانية وكما عرفها

مجموعة خبراء الأُمم المتحدة بأنها : « العمل المنظم الذي يهدف إلى التكيف المتبادل بين الأفراد وبين بيئتهم الاجتماعية ، وهي تشمل محاولات الحكومة والمنظمات لمساعدة العائلات والأفراد بالمحافظة على الدخول عند مستوى مقبول ، وبإيجاد الرعاية الطبية وخدمات الصحة العامة ، وبالتقدم وبتطوير المجتمع وإيجاد الخدمات لتسهيل التكيف الاجتماعي وكذلك بإيجاد وسائل الترفيه . وتشمل كذلك التشريع والتسهيلات التي يقصد منها حماية من هم عرضة للاستغلال » (١٢) .

ويؤكد هذا التعريف على أهمية العمل المخطط والمنظم الذي يهدف إلى احداث التوافق النفسي والاجتماعي بين الأفراد وبين البيئة الاجتماعية وكذا أهمية الجهود الحكومية والخاصة ، ومحاولة إصدار التشريعات التي تهدف إلى حماية الأفراد ومنع استغلالهم .

ويوضح كراوس Kraus في تعريفه لخدمات الرعاية « بأنها ذات تأثير مباشر في رفاهية وصحة الأفراد والأُسر » وكذلك تعريف كاسيدي Cassidy للخدمات الاجتماعية من أنها « تلك الأنشطة المنظمة التي تهتم أساساً ومباشرة بصيانة وحماية تحسين الموارد الإ نسانية » (١٣) .

ويقول دونالد هوارد Donald Howard أن مصطلح الرعاية الاجتماعية – الذي انتشر خلال وبعد الربع الثاني من القرن العشرين – يرتبط على وجه الخصوص بتحسين ظروف الحياة المادية والعقلية والعاطفية والاقتصادية والاجتماعية للأ فـــراد (١٤) .

وتؤكد دائرة معارف العلوم الاجتماعية الدولية (I.E.S.S.) إن الهدف الأساسي للرعاية الاجتماعية هو مساعدة الأفراد والجماعات والعائلات والمجتمعات التي تعاني من بعض المشكلات الاجتماعية (١٥) .

ويشير البعض إلى أن الرعاية الاجتماعية تتجه إتجاهاً مزدوجاً في نشاطها المهني ، بمعنى أنها لا تقتصر في هذا النشاط على مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على علاج مشاكلهم وتحقيق التوافق مع البيئة المحيطة بهم ، ولكنها تعمل في نفس الوقت على تغيير الأوضاع السائدة في المجتمع والنظم القائمة فيه بالشكل الذي يساهم في حل هذه المشكلات ،

ومن ثم تعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحسين حالة الإسكان وتهيئة فرص العمل أو الدعوة لإ صدار تشريعات اجتماعية معينة (١٦) .

وعلى ذلك يمكننا أن ننتهي من هذه التعريفات إلى القول بأن الرعاية الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة الجهود التي تبذلها الحكومة والهيئات والمؤسسات الخاصة لكي يتمكن الفرد من التكيف الإ يجابي مع البيئة التي يعيش فيها تكيفاً يهيء له قسطاً من الراحة النفسية والقوة الجسمية والاستمتاع بالسكن الصالح والصحة الجيدة والغذاء الكامل والثقافة والترفيه.

ويتضح مما سبق أن الغرض من برامج الرعاية الاجتماعية هي توفير الحاجات المادية لكل فرد ، وضمان مستوى ملائم من الصحة ، وتهيئة ظروف معيشية وحياتية مناسبة . ولا جدال في أن الهدف الأسمى للرعاية الاجتماعية هو الإ نسان ، وطالما أن الإ نسان الفرد يعتمد بطبيعته على الآ خرين لبقائه ولرفاهيته ، فإن هدف الرعاية في باطنه هو هدف اجتماعي يتخذ نظاماً إجتماعياً يخدم فيه رفاهية كل فرد وذلك عن طريق مجموعة من الأنظمة والترتيبات سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية ، والتي تترابط وتتكامل بعضها مع بعض .

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن الرعاية الاجتماعية عبارة عن ميادين ومجالات نشاط متعدِّدة يقوم بالعمل فيها جميع الفئات من علماء ومهنيين وحرفيين وعمال وغيرهم ، بينما الخدمات الاجتماعية عبارة عن مهنة يمارسها الإخصائيون الاجتماعيون في ميادين ومجالات الرعاية الاجتماعية شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الفئات الأُخرى .

ثالثاً : مفهـــوم الخدمات الاجتماعية العمالية ومجالاتها في الوطن العربي :

تعدُّ الخدمات الاجتماعية Social Services من أبرز الوسائل المؤدية لوضع فلسفة الرعاية الاجتماعية موضع التطبيق العملي . ومما يلفت نظر الباحث في مجال الخدمات الاجتماعية ذلك الخلاف الدائر حول مفهومها ومجالاتها في الوطن العربي .

وقد اقتضت ظروف العمل في الصناعة ــ بصفة خاصة ــ الاهتمام بالخدمات الاجتماعية التي يقوم بها الاخصائيون الاجتماعيون في مجالات الرعاية العمالية ، بحيث أصبحت ضرورة

من ضرورات نظام الصناعة الحديثة ، لما تؤدي إليه من تحسين أحوال العمال وزيادة كفايتهم الإنتاجية (١٧) .

وقد ارتأى مكتب العمل العربي دراسة الخدمات الاجتماعية العمالية في الوطن العربي ، وقام بإعداد استبيان عن هذه الخدمات للاستعلام عن المفهوم السائد بشأنها وتنظيمها والإشراف عليها من أجل وضع المقترحات الكفيلة بتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية العمالية . وقد أرسل هذا الاستبيان في فبراير ١٩٧٦ إلى الدول العربية الأعضاء في منظمة العمل العربية (١٨) .

وأوضح الاستبيان أن أهم مواضع الخلاف في مفهوم الخدمات الاجتماعية العمالية هو المجالات التي تتناولها فهل تقتصر على مجال العلاج والتغذية والتثقيف وتنظيم أوقات الفراغ أم تشمل تحسين ظروف العمل مثل التهوية والإضاءة وغيرها .

وأجمعت الدول العربية على الرأي القائل بأن الخدمات الاجتماعية العمالية تتضمن نواحي النشاط التي من شأنها رفع المستوى الاجتماعي والصحي والثقافي للعمال بغرض ايجاد التكيف اللازم بين العامل والبيئة التي يعمل بها للوصول إلى أقصى درجات الكفاية والرضا لكل من العامل وصاحب العمل والمجتمع (١٩) .

غير أن بعض الدول العربية رأت أن تتضمن الخدمات الاجتماعية في مجال الرعاية العمالية تحسين ظروف العمل أيضاً من تهوية وإضاءة وغيرها وتوفير الاحتياطات اللازمة لتحقيق السلامة الصناعية (العراق ، مصر ، السعودية ، سوريا ، اليمن الديمقراطية الشعبية) غير أن المتتبع للتشريع المقارن ودراسات الهيئات الدولية يجد أن تحسين ظروف العمل لا يدخل ضمن الخدمات الاجتماعية العمالية بغض النظر عن أثرها المباشر على صحة العمال وذلك باعتبار أن المستويات الخاصة بتحسين هذه الظروف من تهوية وإضاءة وما شابهها تدخل ضمن ميدان (الهندسة الصناعية) . وتتضمن جميع تشريعات العمل الحد الأدنى لمثل هذه المستويات والجانب الوحيد في ظروف العمل الذي يدخل ضمن الخدمات الاجتماعية العمالية هو نوعية العاملين بشأن الوقاية من إصابات العمل وتوفير بعض المرافق الصحية كغرف خلع الملابس وأماكن تناول الطعام . . . الخ .

وموضع الخلاف الثاني هو هل تقتصر الخدمات الاجتماعية على العمال وحدهم أم تمتد لتشمل العامل والأُسرة .

ويرجع ذلك إلى أن غالبية العمال يستاؤون من كل تدخل من جانب أصحاب الأعمال في تنظيم وإدارة الأُمور التي تتعلق بحياتهم الخاصة ، حتى ولو كان العامل يتمتع بمزايا مادية وعينية في هذه الحالة ، إلا أن الخدمات الاجتماعية الخاصة بالأُسرة تكون الاستفادة منها في الغالب اختيارية .

وتبنت جميع الدول العربية – فيما عدا دولة قطر – قضية أن الخدمات العمالية تشمل أُسرة العامل أيضاً وخاصة في المجالات الصحية والترفيهية ولو أن بعضها ربط تقديم الخدمات إلى أُسرة العامل بحجم المنشآت (السعودية) أو يقصر القيام بهذا النوع من الخدمات على نقابات العمال والجمعيات التعاونية (سوريا) (٢٠) .

وتقوم وزارتي العمل والشئون الاجتماعية وهيئاتهما المتخصصة بتنظيم الخدمات الاجتماعية العمالية والإشراف عليها في جمهورية مصر العربية ، وفي الأردن تقوم وزارة العمل بالإشراف على الخدمات الاجتماعية العمالية التي تقدم طبقاً لعقود العمل المشتركة وقانون العمل . وفي الكويت تقوم مراقبة للرعاية العمالية ضمن إدارة حماية القوى العاملة تتولى مهمة الإشراف على الخدمات الاجتماعية العمالية . وفي المغرب تخضع أنشطة الخدمات لرقابة كل من وزارة المالية ووزارة الشغل والشئون الاجتماعية . وفي السعودية تختص بالإشراف على الخدمات الاجتماعية العمالية إدارة الرعاية والخدمات الاجتماعية العمالية وتتبع وزارة العمل والشئون الاجتماعية . وفي دولة قطر تختص وزارة العمل والشئون الاجتماعية بالإشراف على الخدمات الاجتماعية العمالية من خلال الأقسام المختصة . وفي سوريا يشرف على الخدمات الاجتماعية العمالية عدة أجهزة فوزارة الشئون الاجتماعية والعمل تهتم بحماية العمال أثناء العمل ومؤسسة التأمينات الاجتماعية تشرف على مشاريع السكن العمالي ووزارة التموين والتجارة الداخلية تشرف على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التي ينشئها العمال . وهكذا نجد أن وزارتي الشئون الاجتماعية والعمل هما المختصتان بشئون الخدمات الاجتماعية للعمال في معظم أقطار الوطن العربي .

أما بالنسبة للخدمات الاجتماعية العمالية التي تقوم بها الخدمات المعنية في الدول العربية فيمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع (٢١) وهي :

(١) الخدمات الاجتماعية العمالية التي تقدمها الجهات الحكومية :

وتقدم هذه الخدمات في الغالب وزارات الصحة والعمل والشئون الاجتماعية وتتضمن خدمات خاصة بالمستشفيات والمستوصفات والمساكن الشعبية والمراكز الاجتماعية ومراكز التدريب والتأهيل ، وتموّل عن طريق الاعتمادات التي تخصصها الدولة لها .

(٢) الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الهيئات العامة :

وتختلف الخدمات التي تقدمها الهيئات من بلد إلى آخر . ففي مجال التأمينات الاجتماعية مثلاً توجد مؤسسات لها في كل من مصر ، سوريا ، ليبيا ، السعودية ، العراق . وتقوم هذه المؤسسات بالتأمين على العمال ضد الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض والبطالة وفي مجال الثقافة العمالية توجد مؤسسات خاصة بها في كل من مصر والعراق وسوريا والأردن ، والسودان ، والكويت ، وليبيا . وتقوم بتنمية الوعي الثقافي النقابي والعمالي وتوفير مجالات التعليم للعمال الأُميين .

(٣) الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الخاصة والنقابات العمالية :

تقوم النقابات في معظم البلاد العربية بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية للعمال كإنشاء صناديق الادخار والأندية الرياضية والجمعيات التعاونية . كما توجد في بعض البلاد العربية جمعيات تقدم خدمات مختلفة لأفراد الشعب ويَسْتفيد منها العمال .

ففي مصر مثلاً أُنشئت جمعية الوفاء والأمل بهدف رعاية المعوقين ، كما أُنشئت جمعية النور والأمل بهدف رعاية المكفوفين .

وفي السعودية تقوم الجمعيات التعاونية ببعض الخدمات مثل توفير الموارد الاستهلاكية بأسعار مناسبة وتأمين وسائل النقل اللازمة والعمل على توفير الرعاية الصحية للأعضاء وعائلاتهم .

وفي سوريا تقوم النقابات العمالية بإنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لتقديم الخدمات التموينية لجميع المواطنين وعلى الأخص للعمال المنتمين إليها .

(٤) الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المنشآت الصناعية :

اهتمت تشريعات العمل في عدد من الدول العربية بإلزام المشروعات التي تستخدم عمالاً في مناطق بعيدة عن العمران بالقيام ببعض الخدمات ففي مصر ، وسوريا ، والكويت والسعودية وقطر تلزم هذه المشروعات بتوفير التغذية والإسكان ووسائل الانتقال .

كما ينص التشريع المصري على تخصيص ٥ ٪ من أرباح الشركات للخدمات الاجتماعية والإسكان لعمال الشركة و ١٠ ٪ لخدمات اجتماعية مركزية .

وفي مصر وسوريا ينص القانون على تمثيل العمال في مجالس إدارة الشركات المساهمة . ولما كانت مجالس الإدارة هي الجهة المختصة بشئون الخدمات الاجتماعية فإن اشتراك العمال في إدارة هذه الخدمات يتم عن طريق هذا التمثيل .

وفي دولة البحرين يلزم القانون المنشآت الصناعية بتوفير الرعاية الصحية للعمال في المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن ٥٠ عاملاً .

وفي دولة قطر توفر الشركات المطاعم والمستوصفات والسكن ووسائل الانتقال والخدمات التموينية والأندية والمكتبات وذلك طبقاً لقانون العمل ويتم تمويل هذه الخدمات من قبل الشركات .

ولا شك أن تخصيص نسبة مئوية من الأُجور للخدمات الاجتماعية من شأنه أن يجعل المشروعات المختلفة تساهم جدياً في رفع مستوى معيشة العمال .

وبجانب الخدمات العمالية التي ينص عليها التشريع ، فإن كثيراً من المنشآت الصناعية تقدم بعض الخدمات العمالية بصفة اختيارية والتي تراها مناسبة لعمالها وحسب ظروفها وإمكانياتها .

يتضح من كل ما سبق مدى أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الخدمات الاجتماعية للعمال ، مما يدعونا الآن إلى البحث عن المشاكل التي تعترض الخدمات الاجتماعية العمالية وخاصة في الوطن العربي ، ومحاولة وضع الحلول الكفيلة بدرء تلك المشكلات ، وهو ما سنعالجه في الصفحات التالية .

رابعاً : المشكلات التي تعترض الخدمات الاجتماعية العمالية :

لا شك في أن دراسة الرعاية العمالية والخدمات الاجتماعية العمالية والمشاكل التي تجابه تلك الخدمات توضح لنا درجة تقدم أو تخلف التنظيم الاجتماعي القائم . وتعد دراسات التقدم والتخلف أو التأخر من الدراسات التي أولى لها الباحثون عناية خاصة حتى اليوم ، وهي الدراسات التي مهدت إلى قيام مدارس التخطيط ومدارس السياسات الاجتماعية المختلفة .

وقد أكد تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاكل تكيف العمال وتوفير هيكل اجتماعي يرتكز على صورة تسهيلات وتيسيرات في مجال الإسكان والصحة والثقافة والترفيه .

وتعد دراسة المشكلة الاجتماعية التي يعاني منها التنظيم الاجتماعي من بين الدراسات الأساسية في علم الاجتماع المعاصر . ولا غرو أن المشكلة الاجتماعية في كثير من مجتمعاتنا العربية إنما تتمثل في اختلال درجة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجماعة وهو مايستلزم قيام نظم الرعاية الاجتماعية والعمالية لمجابهة ثغرة هذا الاختلال .

إن التناول العلمي لموضوع الرعاية العمالية ومشكلاتها يتيح للباحث التحقق من قضية سوسيولوجية تتلخص في توضيح درجة التناسق أو التساند أو التكامل بين شكل البناء الاجتماعي من حيث تركيبه الهرمي وبين وظيفته والدور الذي يتطلع إلى تحقيقه من ناحية وبين حجم الطرق أو المسالك المؤدية لتحقيق هذا التناسق والتساند من ناحية أخرى .

ويمكن تحديد ومناقشة تلك المشكلات تباعاً وعرضها في النقاط الآتية :

(١) عدم وجود استراتيجية محددة وواضحة المعالم للعمل الاجتماعي العربي .

والاستراتيجية هي باختصار المسار المختار (من بين بدائل متعددة وممكنة) للتحرك في إطاره بالخطط والبرامج نحو تحقيق الغايات .

وقد كانت جهود التنمية الاجتماعية تفتقد وضوح الاستراتيجية وأدى ذلك إلى ضعف فاعلية التخطيط الذي هو عبارة عن عملية الاستخدام الأمثل للموارد – في إطار الاستراتيجية – نحو تحقيق الأهداف(٢٢). ويستلزم تحقيق الاستراتيجية بطبيعة الحال أكثر من خطة متعاقبة .

ورغم أن الاستراتيجية والتخطيط يتشابهان في أن كليهما يعمل في مجال توجيه الإمكانيات لتحقيق الأهداف وأن كليهما يستمد أهدافه من السياسة ، ويستمد القيم التي يعمل في إطارها من الإطار العقائدي أو الأيديولوجي(٢٣) ، إلا أنهما يختلفان في مستوى التحليل للبيانات والمعلومات اللازمة لهما ، وكذلك في درجة تحديد الهدف الذي يعملان على تحقيقه . فبينما يعتمد تحديد الاستراتيجية على البيانات والمعلومات الكلية الموضوعي منها والمعنوي ، والمقاس منها وغير المقاس ، فإن التخطيط يتعامل فقط مع البيانات والمعلومات الموضوعية التي يمكن قياسها سواء منها الكلية أو الجزئية . وبالتالي فالاستراتيجية تختار وتحدد المسار العام للتحرك ، أما التخطيط فيتناول تفصيلات التحرك داخل هذا المسار بدرجة عالية من الدقة .

ويجب أن يراعى في بلورة الاستراتيجية الموحدة للعمل الاجتماعي العربي المبادىء والأُسس العامة الآتية :

(أ) أن تتم صياغة الاستراتيجية بأسلوب علمي توجيهي ، واضح المعالم مستكمل الشرح والمبررات حتى تصبح وثيقتها مرجعاً للتوعية والترشيد .

(ب) التركيز في الاستراتيجية على مكامن القوة في المجتمع العربي ومحاولة تعظيمها والتجاوز عن عناصر الفرقة والاختلاف .

(ج) أن ترتبط الاستراتيجية بواقع المجتمع العربي في ماضيه وحاضره ومستقبله حيث تكون كل مرحلة من هذه المراحل جزءاً أصيلاً من تاريخ وحياة هذا المجتمع يتأثر به ويتميز بالانتساب إليه .

(د) أن تعبر الاستراتيجية عن أصالة ما في هذا المجتمع من ثقافة وتراث حضاري وقيم روحية بحيث تصبح الاستراتيجية امتداداً طبيعياً لهذه الأصالة ، وليس مجرد إضافة مفتعلة لآراء غريبة عنه أو نماذج شاذة عن كيانه .

(هـ) إظهار أهمية البحوث الاجتماعية في المجال الاجتماعي وما ترتبط بهذا المجال من أهمية التعاون العربي في تمويل هذه البحوث تمويلاً يساعد على توفير متطلبات الآمال الطموحة في البحث العلمي الاجتماعي .

(و) الاستفادة من الخبرات العالمية ، وخاصة الدراسات التي قامت بها الأُمم المتحدة لتقييم برنامج الأُمم المتحدة للتنمية والعمل الاجتماعي في حقبته الأولى خلال الستينات وتوفير معلومات هذه الدراسة للدول الأعضاء كخلفية يستفاد من نتائجها في العمل التنموي العربي .

(ز) إظهار مكانة الإنسان العربي وأهميته هدفاً للتنمية ووسيلة إليها ، والاهتمام بالنشاط الأهلي الشعبي في مجال التنمية والعمل الاجتماعي ، والعمل على تكوين وتنمية الرأي العام التنموي الذي يدعم الجهود التنموية ويناصرها ويتابع منجزاتها .

(ح) توجيه الاستراتيجية إلى تحريك القوى الاجتماعية في داخل كل بلد عربي ، كما تتجه إلى تحريك قوى العمل الاجتماعي المشترك مستندة إلى التعاون العربي وقيم المجتمع الروحية في التكافل الاجتماعي والدور الذي تؤديه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

(ط) أن يصاحب إعلان الوثيقة خطة عمل لتحريك الخطوات اللازمة لوضع الاستراتيجية بعد إعلانها موضع التنفيذ في الدول العربية .

(٢) عدم تضمين التخطيط للتنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية معاً :

سبق أن أوضحنا فيما سبق مفهوم التخطيط . أما التنمية فإنها تستخدم باعتبارها وظيفة تقوم بها الدولة أو الحكومة بحيث يتطلب الأمر وجود قسم أو مكتب أو إدارة تختص بشئونها (٢٤) .

وقد تستخدم التنمية من ناحية أخرى لتشير إلى الأساليب المستخدمة في بعض صور التنظيم الاجتماعي الفعالة . فيقال مثلاً تنمية المجتمع من أجل الرفاهية أو الصحة العامة . ويذهب الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث إلى رأي جدير بالاعتبار حقاً فهو يرى أنه طالما أن هذه المصطلحات الأخيرة تمس صوراً خاصة من الحياة الاجتماعية ، فإن استخدامها على هذا النحو جدير بأن يلحقها بالتنظيم الاجتماعي بدلاً من إلحاقها بالتنمية (٢٥).

والتنمية عملية متكاملة شاملة ناجمة عن تدخل إرادي مستمر لإحداث تفاعل بين :

(أ) الطاقة المجتمعية لأي مجتمع أي جملة القدرات والمهارات الإنسانية وحجم ونوعية العناصر الطبيعية (أي محصلة الموارد البشرية والمادية المتاحة للمجتمع) باعتبارها المصدر الأساسي الذي يستمد منه المجتمع قدرته على التنمية .

(ب) والطاقة التنموية للمجتمع أي إرادة المجتمع وقدرته على الاستفادة من طاقته المجتمعية ولتحسين نوعية الحياة لأبنائه .

وكما تختلف الطاقة المجتمعية من مجتمع إلى آخر تختلف أيضاً قدرة المجتمعات على الاستفادة منها ، بل وقد أثبتت بعض المجتمعات تمكنها من الاستفادة من طاقاتها المجتمعية الصغيرة نسبياً بمستويات عالية للغاية تفوق كثيراً مستويات استفادة مجتمعات أخرى بطاقاتها المجتمعية الضخمة نسبياً . وبذلك تصبح الطاقة التنموية بتعبير آخر هي محصلة مجموعة المتغيرات السلوكية والتكنولوجية اللازمة لإحداث التغيير والاستمرار فيه .

وبذلك يصبح هدف التنمية هو تعظيم ناتج التفاعل بين « الطاقة المجتمعية » و « الطاقة التنموية » للمجتمع وعدالة توزيع هذا الناتج بين أبنائه .

وقد استخدم تعبير الطاقة هنا لما لهذا التعبير من مزايا . فهو تعبير يعكس مرونة وديناميةواحتمالات متعددة لاستخدام الكامن فيه . وهو كذلك يمثل حصيلة تجمُّع عوامل تاريخية عديدة . والطاقة الحالية هي امتداد لقوى كامنة تراكمت في المجتمع عبر الزمن . وعليه فإن الصورة الحالية لاستخدام الطاقة المجتمعية أو الطاقة التنموية ليست بالضرورة هي الصورة الوحيدة أو المثلى للاستفادة منها . بل قد يكون هناك صوراً أفضل لاستخدام الكامن فيها والاستفادة منها في تشكيل عمليات التنمية وتعظيم ناتجها ، كما يمكن الإ شارة إلى قدرات المجتمع على إحداث التفاعل بين الطاقتين وتحريك هذا التفاعل واستمراره وتعديل مساره بما يمكن أن يسمى « بالطاقة التوجيهية للمجتمع » .

ولقد أصبح من الأُمور المتعارف عليها أن يتضمن التخطيط للتنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بحيث تناظر الإ جراءات الاقتصادية إجراءات اجتماعية تواكبها وتسير معها . وكما نقول بأن الإ نسان صانع التنمية وهدفها ، نقول بأن التنمية الاقتصادية هي قطب الرحى في التنمية الشاملة . وتؤدي التنمية الاقتصادية إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أُخرى اجتماعية حيث أنها في المدى البعيد تستهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع (٢٦) .

غير أن من بين إجراءات التنمية ما قد يصطبغ بصبغة اقتصادية دون أن يترتب عليها بالضرورة تحقيق أهداف اجتماعية ما لم يصاحبها إجراء اجتماعي واضح ومحدد . فزيادة الإ نتاج مثلاً هدف اقتصادي قد لا يتحقق بمقتضاه زيادة الرفاهية الاجتماعية حتى ولو كانت معدلات تزايد الإنتاج أعلى من معدلات تزايد السكان ، إذ يجب لكي يتم هذا أن يصاحب الإجراء الاقتصادي البحت اجراء اجتماعي مناظر يحرص فيه المشرِّع على عدالة توزيع الدخل بين المواطنين بعد زيادته بطريقة تضمن لكل إنسان مستوى إنسانياً ملائماً من المعيشة .

والتنمية الاقتصادية التي لا تصاحبها تنمية اجتماعية قد يترتب عليها مشكلات كبيرة يصعب التغلب عليها وإزالتها . فعلى سبيل المثال نجد أن التنمية الاقتصادية التي تمخضت عن الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرنين الثامن والتاسع عشر والتي لم تواكبها تنمية اجتماعية

منذ البداية ترتب عليها من الناحية الاقتصادية ارتفاع دخل الفرد بارتفاع الدخل القومي ، غير أنه ترتب عليها من ناحية أُخرى تفكك الروابط الأُسرية وضعف السلطة الأبوية وظهور العلاقات الاجتماعية الضعيفة التي تتسم بالسطحية والعمومية والنفعية والجزئية . كما ترتب عليها ظهور قلة تمتلك وسائل الإنتاج وكثرة لا تمتلك سوى الجهد الذي تقدمه لصاحب العمل . وترتب عليها كذلك حدوث تفكك اجتماعي تمثلت أعراضه في زيادة نسبة الانحلال سواء ما كان منها على مستوى الفرد أو الأُسرة أو المجتمع .

ويقودنا كل هذا إلى القول بأن محور عملية التنمية هي إحداث التغيرات السلوكية التي تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته البشرية وموارده غير البشرية في تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية للسواد الأعظم من أبنائه عن طريق تعظيم الناتج القومي وعدالة توزيعه . وعلى ذلك لابد أن تتصدى التنمية لتغير القيم والعادات والتقاليد التي تشكل أنماط السلوك ، والتي تمثل محصلة التراكمات والتفاعلات الثقافية عبر تاريخ المجتمع . وإذا كان التقدم المذهل في « تكنولوجيا التغير المادي » مازالت تسير ببطء شديد ، ومرجع ذلك هو تصور المشتغلين بالتنمية في الستينات أن النمو الاقتصادي كفيل بإيجاد الظروف التي تؤدي إلى التغير السلوكي الذي تتطلبه التنمية الاجتماعية ، ولكنهم جابهوا الفشل تلو الآخر وبدأ مفهوم التنمية الاجتماعية يأخذ مكانه إلى جانب مفهوم التنمية الاقتصادية بل وأصبح الفكر السائد الآن لا يرى الحل العملي لمشاكل التنمية إلا من خلال إحداث « التغيرات السلوكية » اللازمة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية (اعتماداً على إنتاج السلع) وبين التنمية الاجتماعية (اعتماداً على تقديم الخدمات) ، وبغير ذلك لا يمكن معالجة قضية التنمية الاجتماعية من منطلق « تكاملها » مع التنمية الاقتصادية تؤثر فيها وتتأثر بها ، وليس من منظور تبعيتها لها وتلقائية حدوثها كنتيجة اقتصادية (٢٧) .

ولقد أدى الوصول إلى هذا التغيير الجذري في المفاهيم التنموية إلى وضع التنمية الاجتماعية في إطارها السليم ، وطرح قضية التنمية على أساس أنها قضية حضارية وليست قضية نقص الطاقات والموارد سواء كانت بشرية أو مادية تكنولوجية أو مالية .

وتأسيساً على ذلك تم نبذ فكرة قياس التنمية القومية بمعدلات النمو في الناتج القومي واتجه خبراء التخطيط والتنمية إلى البحث عن مؤشرات أُخرى ذات طبيعة اجتماعية حتى

تعكس أوضاع وظروف الحياة الفعلية . ومن بين هذه المؤشرات المستويات الصحية والتعليمية والغذائية والسكنية والأمنية والثقافية وغيرها من المؤشرات الاجتماعية باعتبارها معايير حقيقية لقياس التنمية والتقدم الذي حدث في المجتمع .

ويقودنا كل هذا في النهاية إلى ضرورة إعطاء الأولوية للمشروعات الاجتماعية التي تدعم التنمية الاقتصادية بدرجة أكبر من غيرها . فالعائد المادي الذي يعود على المصنع مثلاً نتيجة لتقديم خدمات اجتماعية لعماله على سبيل المثال يختلف حسب نوع وقدر تلك الخدمات . وعلى المخطط الاجتماعي أن يحدد – عن طريق الدراسة – أي هذه الخدمات أكثر إسهاماً في التنمية الاقتصادية ؟ هل هو فتح نادي للعمال ، أو توفير وجبة لهم أثناء العمل ، أو تسهيل المواصلات أو تعيين اخصائي اجتماعي لمساعدة العمال على حل مشكلاتهم اليومية ، أو حل مشكلة الإ سكان . . . الخ ؟ فإذا ما حدّد المخطط الاجتماعي أي تلك المشروعات أو الخدمات أكثر إسهاماً في تدعيم التنمية الاقتصادية ، فإن عليه أن يتعرف – عن طريق الدراسة أو الممارسة – الحد الذي يتوقف عنده في تدعيم مشروع معين . هل يتوقف عند تحقيق المنفعة الحدية ؟ . أم أن قانون تناقص العائد يفرض عليه البدء في مشروعات أخرى يصبح عائدها أكبر بعد مرحلة معينة من تنفيذ المشروع الأول ؟ . هل الأفضل اقتصادياً أن يقدم لألف عامل كوب كبير من اللبن ، أم من الأفضل أن يقدم لألفين عامل كوب صغير من اللبن ؟ . هل الأفضل أن يشجع المصنع اشتراك العمال والموظفين في نفس النادي أم أن الأفضل إدارياً – واقتصادياً بالتالي – فصل العمال عن الموظفين في داخل النادي ؟ . كل هذه تساؤلات اجتماعية – وغيرها كثير – يجب على المخطط الاجتماعي المساهمة في الإجابة عليها لتسهيل مهمة إدارة المصنع في زيادة الإ نتاج السلعي .

ولعله من المفيد إعطاء الأولوية للمشروعات الاجتماعية التي تخدم أعداداً كبيرة من المواطنين ، فمشروع الصحة النفسية الوقائية للعمال عن طريق إنشاء نادي إجتماعي على سبيل المثال ، يخدم عدداً أكبر من العمال مقارنة بمشروع للخدمة النفسية العلاجية الفردية لهم وهكذا .

كما نرجح أن تعطي الأولوية للمشروعات الاجتماعية التكاملية على المشروعات القطاعية ،

فمشروع مركز إجتماعي للعمال وأُسرهم في المناطق السكنية للعمال أفضل من مشروع مركز مشابه للعمال وحدهم دون الأُسر وهكذا .

(٣) افتقار برامج الخدمات الاجتماعية والرعاية العمالية إلى التخطيط العلمي والتوجيه المحكم المدروس .

الرعاية العمالية وبرامج الخدمات الاجتماعية على اختلاف أنواعها لابد وأن تقوم على تخطيط علمي وتوجيه محكم مدروس ، وهو ما تفتقر إليه في كثير من دول الوطن العربي .

وإذا كان للتخطيط أهمية كبرى في جميع المجالات ، باعتباره نظرة للمستقبل وتحديداً لمعالمه من أجل تحقيق حياة أفضل للمواطنين ، فإن له أهمية خاصة في مجالات العمل المختلفة ومنها مجال الرعاية العمالية أو الخدمات الاجتماعية العمالية ، وذلك نظراً لما يطرأ دائماً على ميادين ومجالات هذه الرعاية من تغير وتطور سريع خاصة في مجتمعنا العربي الجديد الذي يجتاز مراحل حاسمة في حياته ، وبعد أن وضح حق الفرد العامل على مجتمعه في توفير كافة ألوان الرعاية المادية والنفسية والاجتماعية والإنسانية .

وإذا كان التخطيط Planning يقوم على أساس من التنبؤ (٢٨) Prediction على ضوء الأرقام والإحصائيات والظروف والبحوث والسوابق ، وهو بهذا يعتبر الأسلوب العلمي المضمون لتحقيق أهداف الرعاية العمالية ، وأنه كذلك يساعد على تحديد المسئوليات ومتابعة التنفيذ ، فإنه لذلك يعتبر ضرورة حتمية وإنسانية أخلاقية لكافة مشروعات الرعاية العمالية وما تهدف إليه من تحقيق أهداف معينة .

ويمكن تحديد أهمية التخطيط للرعاية العمالية في الاعتبارات الآتية :

أولاً : يعتبر التخطيط الوسيلة التنظيمية لأداء برامج الرعاية العمالية وتنفيذها على جميع المستويات .

ثانياً : يعتبر التخطيط من العوامل الإيجابية الفعالة لإيجاد التنسيق المطلوب بين ألوان

وأنواع الرعاية المختلفة سواء المادية منها أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم النفسية .

ثالثاً : التخطيط هو الطريق السليم لضمان تعبئة جميع المصادر والقوى الممكنة التي يمكن الاعتماد عليها في تنمية برامج الرعاية العمالية .

رابعاً : وأخيراً فإنه وسيلة سريعة لتحقيق التقدم والنمو المطلوب في مجال الرعاية العمالية ، لأن ارتباط مشروعات وبرامج الرعاية العمالية بخطط زمنية معينة من شأنها حفز كل الإمكانيات والقوى للعمل على تحقيق الأهداف المرجوة .

عناصر نجاح الرعاية العمالية :

قد يكون من الأهمية بمكان في مجال الحديث عن التخطيط لبرامج الرعاية العمالية أن نوضح أهم العناصر المهيئة لنجاح برامج هذه الرعاية . ورغم اختلاف امكانيات واحتياجات البيئات الصناعية المتعددة في دول الوطن العربي ، إلا أنه يجب مراعاة العناصر الآتية للتخطيط لبرامج الرعاية العمالية بصفة عامة :

أولاً : الجهاز الإداري التنفيذي : ويعتبر هذا الجهاز المسئول الأول عن عملية التنفيذ ، والذي من المفيد أن يعمل في إطار الفلسفة العامة للدولة والفلسفة الخاصة بالرعاية العمالية .

ويستحسن أن يتوفر بالمصانع والشركات اخصائيون اجتماعيون ومهنيون ، يمكن الاعتماد عليهم في تنفيذ برامج الرعاية العمالية . ولقد اقتنع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأُمم المتحدة بأن وجود عدد كاف من الأفراد المؤهلين لهذا العمل ضروري لتنفيذ سياسات النهوض الاجتماعي (٢٩) .

ويراعى كذلك أن يعاون هؤلاء لجان مشتركة من العمال أنفسهم وممثلين عن إدارة المصنع ، بعد شروط خاصة تضمن الخبرة وايجابية وتعاونية الجهاز التنفيذي للرعاية العمالية ، فقد يرجع العجز في إنجاز الخطط أساساً إلى الإهمال في توفير الوسائل الكافية للتنفيذ .

وفي هذا يقول الرئيس الراحل جواهر لآل نهرو : « إن خبرتنا بالتخطيط ازدادت اتساعاً وعمقاً ، لكن المشكلة الحقيقية لا تتمثل في التخطيط بل في تنفيذ الخطة ، وأهمية هذا هو أن مشاكل تنفيذ الخطط تفوق في صعوبتها مشاكل صياغتها » (٣٠) .

ثانياً : البرامج والمشروعات .

لعلّ من المفيد أن يراعى في مشروعات برامج الرعاية العمالية بالمصانع والشركات مبدأ الشمول لكافة ألوان الرعاية التي يكون العمال في حاجة إليها ، وبحيث تلبي احتياجاتهم المادية والنفسية والاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات المتاحة للمصنع سواء المتعلقة بالناحية المادية أو البشرية .

كذلك نرجح أن تساهم النقابات في اعداد برامج ومشروعات الرعاية العمالية وذلك كجزء أساسي من عملها .

هذا ويتوقف نجاح برامج ومشروعات الرعاية العمالية على مدى فاعليتها ودرجة مرونتها وقابليتها للتحسن والتطور نتيجة ارتباط هذه البرامج بحاجات العمال ومتطلباتهم وهي حاجات اجتماعية نفسية قابلة للتغير والنماء .

ثالثاً : التمويل :

يعتبر التمويل عصب تنفيذ برامج الرعاية العمالية بكافة ألوانها وأنواعها . وإذا كانت الدولة تقوم بالجزء الأكبر من هذا التمويل ، فإنه قد يكون من المفيد في بعض الحالات أن يساهم العمال أنفسهم في تغطية بعض النفقات كمساهمتهم في تكاليف خدمات الإسكان أو الانتقال أو التغذية أو في تحسين بعض ألوان الرعاية .

وهذا من شأنه أن يساعد على ضمان موارد ثابتة وكافية لتغطية تكاليف المشروعات المختلفة واستمرار التوسع فيها وازدياد التحسين في نوعية الخدمة المقدمة مع مراعاة صالح العمال دائماً بحيث لا يكون ذلك وسيلة لاستغلالهم .

ويتوقف تمويل الخدمات الاجتماعية العمالية على عوامل رئيسية أهمها الأرباح التي

تحققها المنشأة والحالة الاقتصادية العامة ، بمعنى أنه عند تخصيص المبالغ اللازمة للصرف على الخدمات الاجتماعية يجب أن يراعى ألا تكون هذه المبالغ سبباً رئيسيّاً في زيادة سعر التكلفة السلعية التي تنتجها المنشأة أو الخدمة التي تقوم بتقديمها بما يؤدي إلى تفوق المنشآت الأُخرى التي تقوم بإنتاج نفس السلعة أو بتقديم الخدمة ذاتها في ميدان المنافسة الحرة.

كذلك يتوقف تمويل هذه الخدمات على مدى مساهمة العمال فيها . والقاعدة المتبعة والمتفق عليها تقريباً في هذا الصدد هو أن يتحمل صاحب العمل مصاريف إنشاء الخدمات ويتحمل العمال مصاريف إدارتها ، أو جانباً من هذه المصاريف على الأقل . والغرض من ذلك كله حث العمال على الاهتمام بالخدمات والاستفادة منها قدر المستطاع ثم عدم ارهاقهم بمصاريف الإنشاء التي يفضل أن يتحملها أصحاب المنشآت قياماً بمسئوليتهم الاجتماعية قبل أفراد الطبقة العاملة .

وينص القانون في جمهورية مصر العربية على تخصيص ١٥ ٪ من الأرباح للخدمات الاجتماعية منها ٥ ٪ لإنشاء خدمات اجتماعية خاصة بعمال المنشآة و ١٠ ٪ لإنشاء خدمات اجتماعية مركزية .

رابعاً : المتابعة والتقييم :

تتوقف عمليات التخطيط لبرامج الرعاية العمالية على وجود نظام دقيق للمتابعة والتقييم القائم على الأُسس العلمية السليمة والتي تستهدف قياس مدى استفادة العمال بها وذلك يساعد على تطوير البرامج والخطط المستقبلية والارتقاء بها .

وتبرز أهمية المتابعة وفوائدها في هذا المجال في الأُمور الآتية :

١ – بيان عوامل الضعف والقصور في أداء برامج الرعاية إما لنقص الكفاءة أو لهبوط مستوى تفهم الخطة .

٢ – بيان مناطق الضعف وأماكن القصور في تنفيذ الخطة .

٣ – تحديد آثار التغيير بالنسبة لخطط وبرامج المستقبل (٣١) .

هذا ومن المهم الإشارة كذلك إلى أهمية وضرورة متابعة مخططي برامج ومشروعات الرعـــاية العمـالية للاتفاقيات والتوصيات الدولية للهيئات المتخصصة مثل هيئة العمل الدولية ومكتب العمل الدولي ولجـــانه المتخصصة ، مع ضرورة مراعاة الإمكانيات والاحتياجات المحلية والقوميـــة في هـذا المجـــال .

(٤) ســـوء التوزيع الجغـــرافي للخدمات :

تعـــاني البلدان العربية جميعاً بلا استثناء من تركيز الخدمات في العواصم وبعض المدن الكبرى ، وشحها – كما وكيفا – في باقي المجتمعات المحلية وخاصة في الريف والبادية . ويؤدي هـذا بالطبع إلى زيادة معـدلات الهجـــرة إلى المدن الكبرى مما يسبب مشكلتين : (١) مشكلة الازدحام والضغط بل والصراع على الحياة في المدن الكبرى ، (٢) ومشكلة حرمان الريف والبادية من أحسن عناصرها أي الفئات المتعلمة والمتفتحة التي تهاجر وراء العيش والحيـــاة الكريمـــة .

ومن ناحية أُخرى ، يؤدي النمو المتزايد في المدن الكبرى في البلدان العربية إلى إلى ظهور نوع من الأُسرة لم تألفه البلدان العربية يتسم بقدر أكبر من التفكك وتضعف فيه سلطة الكبار وسلطة الأُسرة وسلطة التقاليد والأعراف ، ويفتقر إلى النظام والتوجيه ، وتزيد فيه حرية الأفراد زيادة بالغة تؤدي إلى الفوضى والانحراف واللامبالاة . وبالطبع لا يريد أحداً أن تبقى مجتمعاتنا جامدة وأن يبقى شبابنا مقفلاً ، وإنما القصد هو الوصول إلى قدر من التوازن يبقى للمجتمع قدراً مناسباً من تماسكه الضروري ويوفر لأعضائه الحـــرية الواجبة والملتزمة .

ومن جانب آخر – وهو ما يهمنا هنا – ظهرت في البلدان العربية مدناً صناعية متناثرة يسكنها عمال المصانع وهي فئة جديدة على المجتمع العربي تتقن فنوناً لم تألفها البلدان العربية . هذه الفئة هي أمل المستقبل في وطننا العربي فالصناعة هي ولا شك ركن أساسي في نهضتنا الحديثة ، والعمال المهرة هم أساس هذه الصناعة . وفي العادة يسكن هؤلاء العمال إما في تلك المدن الصناعية أو في الأحياء المتخلفة في المدن الكبيرة المجاورة التي لا يمتد إليها قدر كاف من الخدمات الاجتماعية .

ومن هنا وجب أن تراعي الحكومات العربية في خططها القومية الاعتبارات الآتية عند توزيع الخدمات الاجتماعية :

(أ) إعطاء الأولوية للأقاليم خارج العاصمة وعدم تركيز الخدمات في العاصمة .

(ب) تفضيل الأقاليم النائية على الأقاليم المتاخمة للعاصمة والمدن الكبرى .

(ج) تفضيل القرى والبادية على المدن .

(د) تفضيل المدن الصناعية على المدن التجارية والحرفية .

(هـ) تفضيل الأحياء المتخلفة في المدن على الأحياء المتوسطة وفوق المتوسطة .

(٥) مشكلة الوضع القانوني الاقتصادي لقوة العمل :

لا يمكن استمرار العمل والإنتاج إلا بحصول القوى العاملة على الضمانات القانونية والاقتصادية سواء من حيث تنظيمها للدفاع عن حقوقها المشروعة أو استقرارها الاقتصادي والاجتماعي . وقوانين العمل والاستخدام والتوظيف للقوة العاملة الأخيرة لم تنظم في المجتمعات العربية إلا مؤخراً ، وحتى هذا التنظيم لا زال في أطواره الأولى في بعض المجتمعات العربية كمجتمعات الخليج العربي(٣٢) .

كذلك فإن حقوق المرأة العاملة لم تستتب بعد في كل الدول العربية وقد وجدت لها بعض الأحكام الخاصة إضافة إلى الحقوق العمالية الأُخرى في أقطار الخليج العربي والتي نظمت استخدامها من حيث طبيعة وأوقات العمل وأجازات الوضع . ومع تواجد هذه القوانين فإن بعضاً منها إما معطل أو لا يجري العمل بها كما في البحرين مثلاً حيث ينظم قانون العمل قيام النقابات العمالية بينما لا يوجد أية نقابة عمالية حتى الآن (٣٣) . ومن المعروف أن النقابات العمالية تلعب دوراً هاماً في المحافظة على حقوق العمال وفي ضمان وصول الخدمات الاجتماعية لهم . بل إن النقابات والأندية العمالية في بعض البلاد العربية تقوم بدور هام في برامج الرعاية الاجتماعية والثقافية المختلفة للعمال .

وليس ثمة شك في أن تشريع العمل هو الذي انتقل بالمجتمعات الصناعية من مجتمعات متأخرة إلى مجتمعات ناهضة قائمة على التعاون والعدالة الاجتماعية ، هادفة لتحقيق حياة أفضل لصالح المجموع .

ولقد اهتم المشرع العربي مؤخراً بمشكلات العمل والعمال نتيجة لاتجاه الدول العربية نحو الصناعة . ولم تكن الدول العربية في مجملها تعني بمثل هذه التشريعات العمالية الحديثة لو أنها أبقت اقتصادها القومي وقفاً على الزراعة والتجارة والمهن الحرفية البسيطة ، كما أن بعضها لم يكن ليهتم بها من قريب أو بعيد لو لم تكتشف لديها آبار البترول .

وكانت جمهورية مصر العربية أولى الدول العربية التي أقدمت على سن تشريعات العمل لأنها كانت أسبقها إلى الأخذ بأساليب الصناعة الآلية الحديثة وذلك بعد الحرب العالمية الأولى ، فأصدرت أول تشريع عمالي عام ١٩٣٣ . وحالياً نجد معظم الدول العربية قد أصدرت تشريعات مماثلة في الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الحالي .

(٦) تدعيم دور النقابات في مجال الرعاية العمالية :

النقابات العمالية في بلاد العالم وليدة الصناعة الحديثة ، نشأت حينما توفرت الظروف لنشوء الصناعة وظهور المصانع المتوسطة أو الكبيرة التي تضم عدداً كبيراً من العمال وتستخدم عادة آلات الإنتاج الحديثة . ولا شك أن الغرض الأساسي من إنشاء النقابات العمالية هو الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية التي ترتبط بأعمالهم اليومية (٣٤) . ولكن ليس هذا هو الغرض الوحيد من إنشاء النقابات العمالية ، فالواقع أن كثيراً من هذه النقابات تعمل الكثير من الأشياء التي قد تقع خارج هذا النطاق أو تتصل به بطريق غير مباشر . فقد تتدخل النقابات في وجوه النشاط التعليمي على نطاق واسع ، أو تعمل كما تعمل الجمعيات الخيرية من أجل توفير الإعانات إبان المرض أو الشيخوخة أو في حالات البطالة أو منازعات العمل . . . الخ .

وتعتبر النقابات أبرز صور التنظيمات العمالية لاسيما في المجتمعات الاشتراكية وقد ارتبطت النقابات خلال فترات التاريخ الصناعي باتجاهات عدة جعلت منها في بعض الأحيان

مسرحاً للدفاع عن حقوق العمال بحيث بدت في موقف المتحدي للتنظيم الصناعي وأصحاب الأعمال باعتبارها « الجمعيات التي يكونها العمال لأجل تحسين حالتهم الاجتماعية والدفاع عن مصالحهم المشتركة الناتجة عن مزاولتهم للمهنة وارتباطهم بعقود العمل » (٣٥) . كما ارتبطت أيضاً بدور القيادات المهنية والثقافية والسياسية واعتبرت بذلك مدرسة تقوم على التلقين والتعبير والتوجيه .

وفي وقتنا الحاضر يتمثل دور النقابات الرئيسي في عملية ضخمة هي عملية (التطوير) التي تشمل ميادين الحياة المتعددة من أخلاق وقيم وسلوك شخصي واجتماعي إلى طرائق ونظم الصناعة الحديثة والإنتاج الضخم .

وإذا كان هناك نواحي متعددة لعملية التطوير هذه ، فمن المؤكد أن يكون من أبرز وأهم هذه النواحي الثقافة الفكرية العمالية التي هي بمثابة الغذاء الفكري والعقلي .

لذلك فإن من الواجبات الأولى والأساسية للنقابات أن تعمل « بكل طاقاتها وإمكانياتها لتزويد أعضائها بالثقافة ابتداء من محو الأُمية حتى مساعدة الذين يرغبون الانتساب للجامعات وتكملة تعليمهم . ويدخل في ذلك إعداد الفصول والدورات الدراسية وأعمال التدريب والمحاضرات ونشر الكتب وإعارتها وتنسيق العمل بينها وبين الهيئات والأجهزة الحكومية الأُخرى للنهوض بهذه المهمة على أكمل وجه » (٣٦) .

ويمكن لنا أن نتبين بوضوح ما تؤديه رفع الكفاية الفكرية للعمال وذلك بصورة عملية ، فرفع الكفاية الفكرية للعامل ينعكس دون شك على إنتاجه فنجده قد تميز بنوع من الإتقان والدقة بعكس العامل الذي لم يتم رفع ثقافته الفكرية فهو يظل بدائياً سواء في إنتاجه أو تصرفاته .

كذلك غالباً ما تؤثر رفع الكفاية الفكرية على مظهر العامل نفسه فسوف يزداد وعيه ويعرف حقوقه وواجباته كاملة ، « وبهذا ستظهر صورة الطبقة العاملة الجديدة المسلحة بالعلم والمزودة بالمهارات ، الواثقة من نفسها » . لكل هذا يجب تدعيم دور النقابات لتؤدي دورها كما يجب في مجال رعاية العمال .

(٧) مشكلة إعـــداد العـــاملين في مجالات العمـل الاجتماعي :

يجب أن يقـوم على الخدمة الاجتماعية العمالية متخصصون فيها ، لهم من القـــدرة والكفاية ما يمكنهم من القيـــام بدورهم من أجـل تحقيق الأهـداف المطلوبة (٣٧) . ولذلك يتطلب اختيار الاخصائيين لإ عدادهم للعمـل في الميدان الاجتماعي كثيراً من العناية ، وذلك لأن نجـــاح العمـل الاجتماعي يتوقف أساساً على شخصية الاخصائي(٣٨) ، ولذلك كان لابـد أن يختار الإخصائي الاجتماعي من طـراز خـاص من ذوي الشخصية الصالحة ، وأن يكون على معـرفة تامة تمكنه من تفهم ودراسة السلوك الإ نساني عـامة وسلوك العمـال خاصة والدوافـع التي تـؤثر في هـذا السلوك بما يعينه على توجيه الخدمات الاجتماعية نحو تحقيـق احتياجات العمـال . كما يجب أن تكون لديه القـدرة على تطبيق المعـارف والخدمات ونواحي النشـــاط بصورة عملية . كمايجب العنـاية بإعـداد وتدريب الاخصائي الاجتماعي العمـالي في المعـاهد العلمية المتخصصة ، علاوة على تنمية معلوماته أثناء قيامه بأعباء وظيفته . ومن هنا يجب تشجيع الهيئات العاملة في مجالات العمل الاجتماعي على تنظيم الدورات التدريبيـــة والندوات والمؤتمرات . . . الخ . وإرسال البعثات واقتناء المكتبات لرفع مستوى العاملين في الميـدان الاجتماعي وضمـان استمراره في النمـو .

و لعـله من المفيـد في مجـال إعـداد العاملين الاجتماعيين في الدول العربيـة التركيز بصفة خاصة على النقـاط الآ تيـــة :

(أ) تكثيف الجهـود نحو رفع كفاءة المسئولين القائمـــين على إعداد العاملين الاجتماعيين .

(ب) إظهار مسئوليات التكامل من مختلف التخصصات المهنية في إحـداث التغيير الاجتماعي وتهيئة فرص التدريب الفريقي في التنميـة الاجتماعية وإبراز مزاياها .

(جـ) تشجيع ظهـور المراجـع والكتب العربية في مجالات التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي.

(د) دعـم هيئات التدريب والتدريس والإعـداد في معاهد أو كليات أو مراكز إعداد العاملين الاجتماعيين .

كذلك يجب العمـل على تبادل المعلومات بين الدول العربية في مجـال العـمل الاجتماعي العـربي وتنـظيم النشرات الإ علامية والدورات والزيارات لتبـادل الخـبرات العربية والدولية .

ثبت المـــراجع

(١) George Peter Murdock, Social Structure, Collier Macmillan Limited, London, 1966.

(٢) United Nations, International, Social Services: Planning for Social Development, 1963.

(٣) احمد كمال ، كرم حبيب : تنظيم المجتمع طريقة وهدف ، دار الجيل للطباعة القـاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٢

(٤) Emile Durkheim, De La Division du Travail Social, 2nd, ed., Paris, 1946.

(٥) United Nations, These Rights and Freedoms, N.Y., 1950.

(٦) Elizabeth Wickenden, Social Welfare in a Changing World, U.S. Department of Health, Education and Welfare, Washington, 1965.

(٧) للوقوف على تعريفات مفهوم الايديولوجية وتجسيداتها الاجتماعية أنظر ـ فاروق العادلى ، « الايديولوجية وتجسيداتها الاجتماعية » فى دراســات فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، الفصل العاشر ص ص ٢١٥ ـ ٢٢٦ ٠

(٨) Richard T. Titmuss, Essays on the Welfare State, Ruskin House, George Allen, London, 1958, p. 118.

(٩) فاروق محمد العادلى ، الاجتماع الصناعى : أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ٠
وانظر كذلك ـ تقرير عن الخدمات الاجتماعية العمالية فى البلدان العربية ، اعداد قسـم الخدمات الاجتماعية والتعاونية ، مكتب العمل العربى ، ديسمبر ، ١٩٧٧ ٠

(١٠) محمـود حسن ، مقدمة الرعاية الاجتماعية ، الطبعة الاولى ، مكتبة القـاهرة الحديثة القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٣ ٠
وقد حدد سيد أبو بكر حسانين مجالات مسئولية الدولة عن الرعاية الاجتماعية من واقع الحقوق الاساسية التى تشكل مقومات الحرية الاجتماعية للمواطن ٠
أنظر ـ سيد أبو بكر حسانين ، مدخل الى الخدمة الاجتماعية ، مكتبة التجارة والتعاون ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ٣٢٧ ـ ٣٣٤ ٠

(١١) A. V. Ramon Rao, Industrial Social Services in a Developing Economy, Allied Publishers Private, Bombay, 1965, p. 226.

(١٢) Encyclopedia Britannica, Inc. William Penton, 1966, p. 907.

(١٣) محمود حسن ، مرجع سابق ، ص ٣١ ٠

(١٤) The Encyclopaedia Americana, Volume XXV, New York, 1959, pp. 191—192.

(١٥) International Encyclopaedia of Social Sciences, Volume 14, L. Macmillan, New York, 1964, p. 495.

(١٦) الفاروق زكى يونس ، الخدمة الاجتماعيـة والتغيير الاجتماعى ، عالم الكتب ، القـاهرة ١٩٧٠ ، ص ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣ ٠

(١٧) عبد المغنى سعيد ، توفير الخدمات الاجتماعية وأثره فى زيادة الانتاج ، حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، الدورة الرابعة ، ١٩٥٤ ٠

(١٨) منظمة العمل العربية ، بحث بعنوان الخدمات الاجتماعية العمالية فى البلدان العـربية ، اعـداد قسم الخـدمات الاجتماعية والتعـاونية ، ديسمبر ١٩٧٧ ، أنظـر محلق البحث (الاسـتبيان) ٠

(١٩) المرجع السـابق ، ص ١٨ ٠

(٢٠) المرجع السـابق ، ص ١٩ ٠

(٢١) المرجع السـابق ، ص ص ٢٤ ـ ٢٨ ٠

(٢٢) فاروق العادلى ، المنهج العلمى والتخطيط من أجل مجتمع عربى أفضل ، حقيبة الدراسات الاجتماعية ، الادارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية ، الامانة العـامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٤١ ـ ٤٢ ٠

(٢٣) فاروق العـادلى ، الايديولوجيـة وتجسـيداتها الاجتماعية ، مرجـع سـابق ، ص ص ٢١٥ ـ ٢٢٦ ٠

(٢٤) محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع (دراسات تطبيقية) ، دار النهضة العـربية للطبـاعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٢١٣ ٠

(٢٥) المرجع السـابق ، ص ١٦٤ ٠

(٢٦) عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتمـاعية ، معهد البحوث والدراسـات العـربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ٠ وكذلك عبد المنعم شوقى ، تنمـية المجتمع وتنظيمه الطبعة الثـالثة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ٠

(٢٧) R. Ward, The Challenge of Development and Practice, Alden Publishing Company, Chicago, 1967.

(٢٨) R. Keat & John Urry, Social Theory as Science, R.K.P., London, 1975.

(٢٩) جامعة الدول العربية ، التدريب على الرعاية الاجتماعية ، اثناء الخدمة ، تقرير ادارة الشئون الاجتماعية بالامم المتحدة ، غير مبين سنة النشر ، ص ٣ ٠

(٣٠) البرت ووترستون ، ماذا تعرف عن التخطيط ، ترجمة سعيد عبد العزيز ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، (غير مبين سنة النشر) ، ص ص ١٠ ـ ١١ ٠

(٣١) أحمد رشيد ، نظرية الادارة العامة ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٥٠ ٠

(٣٢) محمد غانم الرميحى ، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمعات الخليج العربى المعاصر ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ١٣٠ وما بعدها ٠

(٣٣) المرجع السابق ، ص ١٠٧ ٠

(٣٤) G. D. H. Cole, An Introduction to trade Unionism, Alleen & Unwin, London, 1953, Part I.

(٣٥) على العريف ، شرح قانون العمل ، الجزء الثانى ، مطبعة عطايا ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١ ٠

(٣٦) جمال البنا ، دور النقابات فى المجتمع الاشتراكى ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٤٧ ٠

(٣٧) للوقوف على تفصيلات مفيدة عن دور الاخصائى الاجتماعى فى تنظيم المجتمع والادوار المختلفة التى يمكنه القيام بها ، انظر ـ سيد أبو بكر حسانين ، طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص ٥٣١ ـ ٥٤٧ ٠

(٣٨) لمعرفة الصفات التى يجب توافرها فى الاخصائى الاجتماعى والسلوك المهنى النابع من أخلاقيات مهنته ، انظر ـ سيد أبو بكر حسانين ، مدخل الى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤١ ـ ٢٤٨ ٠

★ ★ ★